**الصناعات التحويلية وأهميتها النسبية في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**

**ورقة مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي الأول**

**"الاقتصاد الاردني في عالم متغير"**

**الذي تعقده الجمعية الاردنية للبحث العلمي**

**خلال الفترة15-16 نيسان 2014**

**إعـــداد:**

**د. رسلان محمد**

**أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة القدس المفتوحة**

**مدير فرع رام الله والبيرة**

**ملخص**

بدأ اهتمام الأقطار العربية بالتصنيع وبشكل انفرادي منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي لإدراكها بأن التصنيع هو الركيزة الأساسية للاقتصاد والسبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية.

ولكن ورغم امتلاك الأقطار العربية لكافة مقومات التصنيع، البشرية والطبيعية والمالية، ورغم استمرار محاولاتها للنهوض بالصناعات التحويلية، إلا أن جهودها لم تحقق المستوى المنشود، ولم تدخل أية دولة عربية مفهوم الدول الصناعية الجديدة، إذ أن جميع المؤشرات المرتبطة بالصناعات التحويلية ما زالت تنخفض كثيراً عن مثيلاتها في العديد من دول العالم.

فقد بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الإجمالي المحلي للأقطار العربية مجتمعة في العام 2010 ما نسبته 9.3% فقط، في حين بلغت هذه النسبة في دول منطقة اليورو في العام 2009 حوالي 15%، وفي كوريا لاجنوبية 28%، وفي الصين 34%، وفي الهند 16%.

أما الصادرات الصناعية للأقطار العربية مجتمعة، فلم تتجاوز خلال العام 2010 ما نسبته 17.8% من إجمالي الصادرات السلعية التي بلغت في العام نفسه 546.6 مليار دولار، في حين بلغت هذه النسبة في ألمانيا 81.8%، واليابان 88.3%، والدنمارك 60.4%، والتشيك 86.4% وبولندا 79.1%، وتركيا 77.7%. أما من حيث الواردات الصناعية للأقطار العربية، فقد بلغت نسبتها 70.5% من إجمالي الواردات السلعية العربية التي بلغت قيمتها 367.5 مليار دولار خلال العام 2010، وهي بذلك تفوق مثيلتها في كافة الدول آنفة الذكر.

يُعد الدخل الانفرادي الذي تتبعه الأقطار العربية من أبرز الأسباب التي تقف وراء عدم تحقيق التنمية الصناعية، وبالتالي استمرار تبعيتها الاقتصادية، الأمر الذي يستوجب على صناع القرار السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية الاستفادة من تباين الأقطار العربية في امتلاكها للثروات الطبيعية والبشرية والمالية وتفعيل السوق العربية المشتركة على طريق إقامة التكامل الاقتصادي العربي.

**مقدمـة**

يُعد القطاع الصناعي أحد أبرز القطاعات الاقتصادية نظراً للدور المركزي الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، ولا سيما من خلال مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي والتوظيف والصادرات وبالتالي تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد ([[1]](#footnote-2)).

ويرى كثير من الاقتصاديين أن القطاع الصناعي يمثل قاطرة التنمية الاقتصادية، إذ يعمل على زيادة القيمة المضافة ويحقق الاكتفاء الذاتي للمجتمع من مختلف الأصناف السلعية المصنعة([[2]](#footnote-3)). بدء اهتمام الدول العربية بالصناعات التحويلية الخفيفة كالصناعات الغذائية والنسيجية بعيد استقلالها عن الاستعمار خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ثم شرعت بعض الأقطار التي تمتلك المواد الطبيعية والمالية بإقامة صناعات ثقيلة([[3]](#footnote-4))، كصناعة الحديد والصلب في كل من مصر والعراق والجزائر، والصناعات البتروكيماوية، والصناعات الميكانيكية كآلات الفلاحة والنقل والجرارات والحافلات والحاصدات وغيرها([[4]](#footnote-5)).

إلا أنه ورغم الاهتمام المتزايد من قبل غالبية الأقطار العربية بالصناعات التحويلية إلا أن الانجازات المتحققة على صعيدي حجم الصناعات التحويلية وجودتها ما زالت محدودة لجملة من الأسباب التي سنناقشها لاحقاً في هذه الدراسة.

كما وتجدر الإشارة إلى أن كافة البيانات الإحصائية التي يتناولها الباحث في هذه الدراسة هي ما قبل التحولات الجارية في العالم العربي وذلك لتسليط الضوء على العوائق الاقتصادية والإدارية والفنية التي تعترض قطاع الصناعات التحويلية في العالم العربي بعيداً عن الأسباب والعوائق السياسية.

**مشكلة الدراسة**

يمثل قطاع الصناعات التحويلية موقعاً بارزاً في الاقتصاد الوطني ليس للدول المتقدمة فحسب، بل للبلدان النامية أيضاً. إلا أن الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية تتفاوت من مجموعة لأخرى فبينما برزت مجموعة من البلدان النامية التي أطلق عليها اسم الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وأندونيسيا وهونغ كونغ وتايلند، والصين والهند وتركيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين وغيرها، ما تزال الأقطار العربية التي تمتلك المقومات البشرية والمادية والمالية لبناء صناعات تحويلية متطورة، تعاني من ضعف شديد في هذا القطاع. لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تدني نسبة الصناعات التحويلية إلى موشري الناتج الإجمالي المحلي والصادرات الخارجية.

**أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تشخيص أسباب تدني الأهمية النسبية للصناعات التحويلية من قيمة كل من الناتج الإجمالي المحلي للأقطار العربية والصادرات السلعية، في الوقت الذي تتزايد فيه حدة المنافسة العالمية في مجال التجارة الدولية والتي تستحوذ الصناعات التحويلية سواءً السلع الوسيطة أو السلع النهائية الاستهلاكية والكمالية والثقيلة على الجزء الأكبر منها.

**أهداف الدراسة**

رغم تعدد الدراسات والأبحاث التي أجراها العديد من الباحثين والاقتصاديين والمراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية حول التصنيع والقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي والتي توصلت إلى نتائج وتوصيات هامة بشأن ذلك، إلا أن الدراسة الحالية تحاول أيضاً الإسهام في مناقشة هذه المسألة الاقتصادية والتنموية الملحة، وبالتالي فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تشخيص واقع الصناعات التحويلية في البلدان العربية.
2. تحديد أبرز المعوقات الاقتصادية والإدارية والفنية التي تعترض نمو وتطور قطاع الصناعات التحويلية في الأقطار العربية.
3. اقتراح السياسات والآليات الناجعة التي من شأنها النهوض بالصناعات التحويلية بغية مساهمتها مساهمة فاعلة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي.

**منهجية الدراسة**

استخدم الباحث خلال إعداد هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي مستخدماً البيانات الإحصائية الرسمية الواردة في سلسلة تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وكذلك الأعداد المختلفة للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، بالإضافة إلى العديد من الأبحاث الدراسات والأوراق التي أعدها كثير من الباحثين والاقتصاديين والمراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية العربية، بما في ذلك ما نشر من خلال الشبكة العنكبوتية حول الموضوع ذاته.

**عناصر الإنتاج كقاعدة أساسية للصناعات التحويلية**

**1. الأرض والسكان**

تمتلك الأقطار العربية مجتمعة كافة عناصر الإنتاج البشرية والمالية والطبيعية التي تؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية فاعلة على المستويين الاقليمي والدولي، قادرة على مواجهة التحديات المتمثلة في التكتلات الاقتصادية العملاقة، والأزمات المالية والاقتصادية، ومواجهة تيار العولمة.

فعلى صعيد القوى البشرية فقد بلغ عدد سكان الأقطار العربية عام 2009 حوالي 346 مليون نسمة أو ما نسبته 5.1% من سكان العالم. كما بلغ حجم العمالة العربية عام 2009 حوالي 135 مليون نسمة أو ما نسبته 39% من مجموع سكان الأقطار العربية. وقد توزعت القوة العاملة لمجموع الدول العربية على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بما نسبته 22.9%، و17.6%، و59.5% على التوالي([[5]](#footnote-6)).

وعلى صعيد الإمكانات المالية للأقطار العربية فقد بلغت قيمة الإيرادات النفطية وحدها للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي عام 2010 حوالي 503 مليار دولار أو ما نسبته 24.8% من مجموع الناتج الإجمالي المحلي للدول العربية الذي بلغ حوالي 2 تريليون دولار في العام نفسه، مما يسمح بتمويل إقامة وتطوير الصناعات التحويلية وقطاعات اقتصادية أخرى([[6]](#footnote-7)).

كما ويعد الوطن العربي الذي تبلغ مساحته الإجمالية 14.2 مليون كم2، من المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، فهو يستحوذ على ثروة نفطية ومعدنية هائلة تؤهله ليس فقط لبناء صنوف متعددة من الصناعات التحويلية الخفيفة منها والمتوسطة والثقيلة، بل وتساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعاية التي تنشدها الأقطار العربية منذ تخلصت من نير الاستعمار خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

**2. المواد الخام والمعادن**

يحتوي باطن الأرض العربية على ثروة هائلة من المواد الخام والنفط والمعادن تمكنه من بناء شتى صنوف الصناعة التحويلية، ويمكن ترتيب أبرز عناصر تلك الثروة على النحو التالي:

1. النفط وهو من أهم وأكثر المواد المتوفرة لدى الأقطار العربية، إذ يقدر احتياطي النفط الخام لدى الأقطار العربية مجتمعة وفقاً للبيانات الصادرة عن التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول للعام 2011 حوالي 683.6 مليار برميل أو ما نستبه 57.5 من الاحتياطي العالمي. ويوجد النفط في غالبية الأقطار العربية، إلا أنه يتركز بخاصة في كل من المملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وليبيا، وقطر، والجزائر، ثم بكميات أقل في كل من عُمان، والسودان، ومصر، واليمن، وسوريا. (انظر الجدول رقم 1).
2. الغاز الطبيعي، وتقدر احتياطيات الأقطار العربية من الغاز الطبيعي بحوالي 54.8 تريليون متر مكعب أو ما نسبته 29.1% من الاحتياطي العالمي، ويتركز احتياطي الغاز الطبيعي في كل من قطر، والسعودية، والإمارات، والجزائر، والعراق، ومصر، والكويت، وليبيا، وعُمان، واليمن.
3. أما فيما يتعلق بالثروة المعدنية في الوطن العربي، فقد بلغت احتياطات الحديد الخام في الأقطار العربية في العام 2010 حوالي 12.4 مليار طن في حين تبلغ الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد حوالي 23.270 مليون طن سنوياً. وتتركز خامات الحديد في كل من ليبيا، والسعودية، وموريتانيا، والسودان، والجزائر ثم بكميات أقل في سوريا ومصر، والمغرب.
4. الفوسفات، وتتركز صخور الفوسفات في كل من المغرب، ومصر والأردن وتونس والجزائر وسوريا والعراق، وقد بلغت الطاقة الإنتاجية من صخور الفوسفات في الأقطار العربية خلال عام 2010 حوالي 48.8 مليون طن.
5. الزنك والرصاص، وتتركز خامات الزنك في كل من المغرب والجزائر وتونس والسعودية ومصر، وقد بلغ إنتاج خام الزنك في الأقطار العربية في عام 2010 حوالي 146 ألف طن. أما بالنسبة للرصاص فهو من أهم الفلزات التي تستخدم على نطاق عالمي بعد الحديد والألمنيوم والنحاس والزنك، وتتوفر احتياطيات الرصاص في دول المغرب العربي، المغرب والجزائر وتونس وكذلك السعودية وعُمان، وقد بلغ إنتاج خام الرصاص في الأقطار العربية عام 2010 حوالي 114 ألف طن.
6. النحاس، وهو من أهم عناصر الثروة المعدنية ويوجد في كل من المغرب والجزائر وتونس والسعودية وعُمان وبلغ إنتاج الدول العربية من النحاس عام 2010 حوالي 61.5 ألف طن.
7. الذهب والفضة، وهما من ضمن الثروة المعدنية التي يمتلكها الوطن العربي وإن كانت بكميات تقل بكثير عن باقي الأقاليم في العالم، ورغم عدم توفر البيانات الخاصة باحتياطي هذين المعدنين في الأقطار العربية، إلا أنه يتركز في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر والسودان وسلطنة عمان والمملكة المغربية.

أما بشأن الإنتاج العربي لهذين المعدنين، فقد بلغ إنتاج الأقطار العربية من الذهب في نهاية عام 2007 حوالي 16.28 طن، في حين بلغ إنتاجها من الفضة في نهاية العام نفسه حوالي 190 طن([[7]](#footnote-8)).

**جدول رقم (1): أهم عناصر الثروة النفطية والمعدنية المتوفرة لدى الأقطار العربية للعام 2010**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الدول** | **احتياطي النفط**  **(مليار برميل)** | **إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي)** | **احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) (1)** | **احتياطيات خام الحديد (مليار طن) (2)** | **الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/ سنة) (2)** | **طاقة إنتاج صخر الفوسفات**  **(ألف طن) (2)** | **إنتاج خام الزنك**  **(ألف طن) (2)** | **إنتاج خام النحاس**  **(ألف طن) (2)** | **إنتاج خام الرصاص (ألف طن) (2)** | **إنتاج خام النحاس**  **(ألف طن) (2)** | **إنتاج الفحم الحجري**  **(ألف طن) (2)** |
| مجموع الدول العربية | 683.6 | 21.216.6 | 54.806.0 | 435.4 | 12.4 | 23.270.3 | 48.796.9 | 146.2 | 114.0 | 61.5 | 1.265.0 |
| الأردن | ... | ... | ... | ... | 0.0 | ... | 6.626.0 | ... | ... | ... | ... |
| الإمارات | 97.8 | 2.304.0 | 6.091.0 | 48.8 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| البحرين | 0.1 | 181.1 | 92.0 | 12.8 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| تونس | 0.4 | 81.7 | 65.0 | 3.5 | 0.0 | 390.0 | 7.409.0 | 29.0 | 14.0 | ... | ... |
| الجزائر | 12.2 | 1.199.4 | 4.504.0 | 81.4 | 1.1 | 4.549.0 | 1.798.0 | 4.4 | 2.0 | 1.0 | 15.0 |
| جيبوتي | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| السعودية | 264.6 | 8.135.4 | 7.920.0 | 78.5 | 2.6 | ... | ... | 1.8 | 18.0 | 0.7 | ... |
| السودان | 5.0 | 480.0 | 85.0 | ... | 2.3 | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| سورية | 2.3 | 387.0 | 285.0 | 6.0 | 0.5 | 37.3 | 2.629.0 | ... | ... | ... | ... |
| الصومال | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| العراق | 115.0 | 2.340.0 | 3.170.0 | 1.1 | ... | 37.8 | 192.9 | ... | ... | ... | ... |
| عُمان | 5.5 | 755.0 | 950.0 | 24.5 | ... | 301.1 | ... | ... | 20.0 | 39.8 | ... |
| فلسطين | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| قطر | 25.4 | 726.0 | 25.366.0 | 89.3 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| القمر | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| الكويت | 101.5 | 2.310.6 | 1.784.0 | 11.5 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| لبنان | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ليبيا | 46.4 | 1.487.4 | 1.549.0 | 15.9 | 3.1 | 1.300.0 | ... | ... | ... | ... | ... |
| مصر | 4.4 | 554.0 | 2.466.0 | 62.1 | 0.4 | 2.850.0 | 2.504.0 | ... | ... | ... | 600.0 |
| المغرب | ... | ... | ... | ... | 0.1 | 8.1 | 27.638.0 | 111.0 | 60.0 | 20.0 | 650.0 |
| موريتانيا | ... | ... | ... | ... | 2.3 | 13.797.0 | ... | ... | ... | ... | ... |
| اليمن | 3.0 | 275.0 | 479.0 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |

**المصدر:** 1. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" للعام 2011.

2. مصدر سبق ذكره، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص 324.

**(1) البيانات لعام 2009 (2) أحدث بيانات متوفرة خلال الفترة (2002 – 2010).**

1. الفحم الحجري، تفتقر الأقطار العربية لاحتياطيات كبيرة من الفحم الحجر، إذ لم يتجاوز إنتاج الأقطار العربية من هذه المادة الخام ما مقداره 1.3 مليون طن في العام 2010، ويوجد الفحم الحجري في عدد محدود من الأقطار العربية كالمغرب ومصر. إلا أن وجود النفط والغاز بكميات كبيرة في الأقطار العربية سمح بسد العجز من الفحم الحجري.

**3. الثروة الزراعية والحيوانية**

تمتلك الأقطار العربية مجتمعة ثروة زراعية لا يستهان بها، تتمثل في عدد كبير من المحاصيل والمواد الخام الزراعية التي تعتبر عصب العديد من الصناعات التحويلية، كالصناعات الغذائية، والنسيجية والملابس، وصناعات الأثاث والموبيليا، فضلاً عن أن بعضها كالمطاط مثلاً يدخل في كثير من الصناعات الثقيلة. فمثلاً وكما يتضح من بيانات الجدول رقم (2)، بلغ إنتاج الأقطار العربية في عام 2010 من القمح 23.8 مليون طن، الأرز 4.7 مليون طن، الشعير 6.5 مليون طن، الذرة الشامية والرفيعة 14.2 مليون طن، الدرنيات 12.4 مليون طن، البقوليات 1.2 مليون طن، البذور الزيتية 7.5 مليون طن، الخضروات 5.5 مليون طن، الفاكهة 32.2 مليون طن، التمور 5.7 مليون طن، قصب السكر 23.3 مليون طن، القطن 992 ألف طن.

أما بشأن إنتاج الدول العربية من الأخشاب، فرغم عدم توفر البيانات حول حجم الإنتاج من هذه المادة الخام، إلا أنه يمكن القول أن مساحة الغابات في الدول العربية تمثل حوالي 6.7% من المساحة الإجمالية للدول العربية وحوالي 2.5% من إجمالي الغابات في العالم، ويتباين توزيع الغابات من منطقة لأخرى، إذ تغطي مساحة الغابات حوالي 13% في المنطقة الوسطى و0.7% في الجزيرة العربية، ويتركز حوالي 92% منها في ست دول عربية في مقدمتها السودان التي تحتضن حوالي 50% من المساحة الإجمالية يليها الجزائر والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن([[8]](#footnote-9)).

وفيما يخص الثروة الحيوانية في الأقطار العربية، فإنه ووفقاً لبيانات العام 2010، فإن الأقطار العربية تمتلك ثروة حيوانية هائلة تقدر بحوالي 68.4 مليون رأس من الأبقار والجاموس، 280.6 مليون من الأغنام والماعز، وحوالي 17.2 مليون رأس من الإبل([[9]](#footnote-10)).

أما من حيث الإنتاج فقد بلغ إنتاج الأقطار العربية من اللحوم عام 2010 حوالي 8.1 مليون طن، منها حوالي 4.8 مليون طن من اللحوم الحمراء، وحوالي 3.2 مليون طن من اللحوم البيضاء. كما بلغ إنتاج الأقطار العربية من الألبان حوالي 26.6 مليون طن، هذا من ناحية.

**جدول (2): إنتاج الدول العربية من المحاصيل الزراعية الأساسية**

**وبعض المواد الخام الزراعية خلال الفترة (2000 - 2010)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **المحصول** | **2000** | | **2005** | | **2008** | | **2009** | | **2010** | |
| **الإنتاج**  **(ألف طن)** | **المساحة المحصولية (ألف هكتار)** | **الإنتاج**  **(ألف طن)** | **المساحة المحصولية (ألف هكتار)** | **الإنتاج**  **(ألف طن)** | **المساحة المحصولية (ألف هكتار)** | **الإنتاج**  **(ألف طن)** | **المساحة المحصولية (ألف هكتار)** | **الإنتاج**  **(ألف طن)** | **المساحة المحصولية (ألف هكتار)** |
| الحبوب | 37.606 | 227.184 | 51.728 | 32.687 | 45.404 | 27.358 | 53.311 | 28.026 | 50867.94 | 28.723 |
| (القمح) | 16.865 | 10.739 | 25.652 | 12.690 | 20.246 | 9.167 | 27.098 | 10.575 | 23847.62 | 10.386 |
| (الأرز) | 6.151 | 704 | 6.607 | 755 | 7.671 | 862 | 5.869 | 665 | 4706.62 | 777 |
| (الشعير) | 2.830 | 6.488 | 4.552 | 6.099 | 3.017 | 5.345 | 7.948 | 6.373 | 6458.65 | 5.218 |
| (الذرة الشامية) | 6.989 | 1.471 | 8.224 | 1.825 | 7.679 | 1.598 | 7.652 | 1.570 | 7181.33 | 1.541 |
| (الذرة الرفيعة والدخن) | 4.771 | 7.782 | 6.693 | 11.318 | 6.611 | 10.386 | 4.743 | 8.844 | 7025.01 | 10.801 |
| الدرنيات | 7.360 | 404 | 11.864 | 570 | 12.087 | 552 | 12.355 | 550 | 12353.67 | 569 |
| البقوليات | 1.255 | 1.314 | 1.406 | 1.268 | 1.154 | 1.445 | 1.321 | 1.206 | 1227.97 | 1.238 |
| البذور الزيتية | 2.927 | 3.754 | 6.156 | 6.775 | 6.707 | 6.786 | 6.461 | 6.695 | 7510.29 | 6.691 |
| الخضروات | 39.164 | 2.147 | 46.111 | 2.331 | 51.437 | 2.500 | 55.271 | 2.617 | 55020.83 | 2.647 |
| الفاكهة | 27.367 | 2.528 | 27.076 | 4.145 | 29.887 | 4.177 | 30.802 | 4.287 | 32107.41 | 4.356 |
| قصب السكر | 22.897 | 228 | 24.490 | 224 | 25.125 | 226 | 23.239 | 225 | 23285.21 | 229 |
| التمور | - | - | - | - | - | - | 5373.06 | 694.00 | 991.91 | 699.71 |
| القطن | - | - | - | - | - | - | 1030.89 | 357.03 | 5691.26 | 415.16 |

**المصدر:** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، 2012.

من ناحية أخرى، فإنه ورغم عدم توفر البيانات حول المواد الخام التي تنتجها الثروة الحيوانية، إلا أنه باستطاعتنا القول أن الأقطار العربية تمتلك كمية كبيرة من الجلود والأصواف الطبيعية.

كما وتمتلك الأقطار العربية ثروة سمكية هائلة، حيث بلغ إنتاج الأقطار العربية من الأسماك خلال عام 2010 بحوالي 9.01 مليون طن من الأسماك([[10]](#footnote-11)).

وبناءً على ما تقدم من بيانات حول الثروة الحيوانية والسمكية في الأقطار العربية، فإنه يمكن القول أن تلك الثروة تشكل جزءً كبيراً من الصناعات التحويلية الغذائية والجلدية بمختلف أشكالها وصناعة الأحذية وصناعة السجاد وصناعة الملابس، والأغطية والأفرشة وغيرها.

**أهمية الصناعات التحويلية**

يجمع العديد من الاقتصاديين والخبراء أن القطاع الصناعي يعد نقطة الارتكاز في اقتصاديات غالبية الدول، واضحى يشكل أحد الاهداف الاساسية لأية سياسة تنموية شاملة([[11]](#footnote-12)).

ففي الوقت الذي قطعت فيه الدول الصناعية التقليدية شوطاً كبيراً في مجال التصنيع ولاسيما الصناعات التحويلية، برزت منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي مجموعة كبيرة من الدول التي باتت تعرف بالدول الصناعية الجديدة كالصين والهند وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وتركيا والبرازيل والمكسيك والارجنتين وغيرها.

وبناء على ما تقدم، فإن أهمية الصناعات التحويلية تكمن في تحقيقها لعدد كبير من الاهداف الاقتصادية التي قد يصعب سردها في هذه الدراسة، ولكننا سنكتفي بذكر ابرزها:

1. يعد قطاع الصناعات التحويلية احد أبرز مكونات الناتج الاجمالي المحلي في أي اقتصاد، وبالتالي فهو أحد أهم مجالات النمو والتطور المحتملة([[12]](#footnote-13)).

كما ويعد الانتاج الصناعي احد عناصر جذب الاستثمار وبخاصة في الصناعات الموجهة لتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان، التي تعتمد على السوق المحلية في توفير مدخلاتها من المواد الاولية، وهو ما يعرف بسياسة احلال الواردات التي اتبعتها كثير من الدول لاسيما في الصناعات الغذائية والنسيجية ومواد البناء والصناعات البلاسيتكية والصناعات الكيماوية وغيرها.

2. يرتبط قطاع الصناعات التحويلية ارتباطاً تشابكياً مباشراً بالقطاعات الانتاجية الاخرى كقطاعي التشييد والزراعة، حيث يوفر قطاع الصناعات التحويلية كافة مستلزمات تشييد البنية التحتية وقطاع العمران والاسكان من الاسمنت والاسفلت، وحجارة الكسارات والالمنيوم والحديد والفولاذ. كما يعمل قطاع الصناعات التحويلية على تنمية وتطوير القطاع الزراعي من خلال تصنيع العديد من المحاصيل الزراعية وتصنيع منتجات الثروة الحيواينة والسمكية كاللحوم والالبان والاسماك والجلود والاصواف وغير ذلك.

3. كما وتنطوي الصناعات التحويلية على أهمية بالغة بالنسبة للتجارة الدولية. ففي الوقت الذي تسيطر فيه سلع الصناعات الثقيلة والصناعات عالية التقنية الي تنتجها الدول المتقدمة صناعياً، كالسيارات والآلات والمعدات، والصناعات الالكترونية والادوات الالكهربائية وغيرها، فإن الدول النامية تسعى الى تحسين شروط تجارتها الدولية في الاسواق العالمية من خلا الصناعات التحويلية وذلك بتصدير مختلف اصناف سلع الصناعات الخفيفة والمتوسطة محاولة بذلك تحسين وضع موازين تجارتها الخارجية وتقليص وربما ازالة العجز فيها.

4. ومن أبرز مزايا الصناعات التحويلية قدرتها على استيعاب قدراً كبيراً من الايدي العاملة، فالصناعات كثيفة العمالة التي ما زالت تنتشر على نطاق واسع في كثير من الدول النامية كالصناعات الغذائية والنسيجية والصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالاخشاب والجلود والمطاط والقطن والزيوت وغيرها، من شأنها تقليص ظاهرة البطالة في الدول النامية واتاحة المجال أمام المرأة للمشاركة في النشاط الاقتصادي وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ايجابية كنتيجة لتقليص ظاهرة البطالة.

**واقع الصناعات التحويلية في الاقطار العربية**

بدأ اهتمام الأقطار العربية بالتصنيع وبشكل انفرادي منذ تخلصت من نير الاستعمار، وارثة بذلك اقتصاد هش مشوه البنيان. وقد جاء ذلك الاهتمام بالتصنيع ليس فقط لكونه الركيزة الأساسية للاقتصاد، بل ولإدراك الاقطار العربية بأن التصنيع هو السبيل الوحيد الذي سيحقق لها الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي في ظل التحديات التي كانت تواجهها.

فقد أخذت الصناعات الخفيفة الاستهلاكية بالتطور خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ثم تبعها ظهور صناعات ثقيلة أو كبيرة في بعض الأقطار التي تمتلك الموارد الأولية الطبيعية والمالية اللازمة خلال عقد السبعينيات والثمانينيات كمصر والعراق والجزائر([[13]](#footnote-14)).

ولكن ورغم استمرار محاولات الأقطار العربية النهوض بقطاع الصناعات التحويلية إلا أن جهودها حتى الوقت الحاضر لم تحقق المستوى المنشود. فالعديد من المؤشرات المرتبطة بالصناعات التحويلية ارتباطا وثيقا، تظهر أن تلك الصناعات ما زالت تقف على مستوى منخفض مقارنة بمستوى القطاعات الأخرى، من حيث مساهمتها في الناتج الاجمالي المحلي للاقطار العربية.

**القيمة المضافة للصناعات التحويلية**

يعد مؤشر القيمة المضافة للصناعات التحويلية من أبرز المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على مكانة الصناعات التحويلية في الاقتصاد. فقد بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الأقطار العربية مجتمعة في نهاية العام 2010 حوالي 187.682 مليار دولار أو ما نسبته 9.3% من الناتج الإجمالي المحلي الذي بلغ في نهاية العام نفسه 2.027 تريليون دولار، في حين بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في نهاية العام 2010 حوالي 718.840 مليار دولار أو ما نسبته 35.5% من الناتج الإجمالي المحلي للأقطار العربية. كما وما زالت تتدنى نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الإجمالي المحلي مقارنة بقطاعات الخدمات الإنتاجية (التجارة والمطاعم والفنادق، والنقل والمواصلات والتخزين، والتمويل والتأمين والمصارف)، التي بلغت قيمتها 430.410 مليار دولار، أو ما نسبته 21.2% من الناتج الإجمالي المحلي للأقطار العربية عام 2010([[14]](#footnote-15)).

على صعيد آخر، فإن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الإجمالي المحلي للأقطار العربية، ما زالت تتدنى عن مثيلتها بشكل ملحوظ عن مساهمة هذه الصناعات في دول منطقة اليورو، وكوريا الجنوبية، والصين، والهند، حيث بلغت في العام 2009 حولي 15%، و28%، و34% و16% على التوالي.

**الصادرات الصناعية للاقطار العربية**

أما من حيث مؤشر الصادرات الصناعية للاقطار العربية، فإن أهميتها النسبية إلى اجمالي الصادرات السلعية ما زالت هي الاخرى متدنية. فكما تشير بيانات الجدول رقم (3) فإن نسبة الصادرات الصناعية للاقطار العربية خلال العام 2010 لم تتجاوز 17.8% من قيمة الصادرات السلعية للاقطار العربية التي بلغت في العام نفسه 546.6 مليار دولار.

ومن الملاحظ أيضاً أن تلك النسبة لا تتدنى عن مثيلتها في الدول الصناعية التقليدية فحسب، كالولايات المتحدة الامريكية، وألمانيا، واليابان، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، التي بلغت مساهمة صادراتها الصناعية الى اجمالي الصادرات السلعية ما نسبته 56.2%، و81.8%، و88.3%، و78.2%، و68.2%، و93.4%، على التوالي، بل وتنخفض تلك النسبة بشكل كبير عما هي عليه في كثير من الدول التي لا تمتلك تلك الحجم من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية الذي تمتلكه الاقطار العربية، إذ بلغت في كل من كوريا الجنوبية 88.3%، والدنمارك 60.4%، وبلجيكا 70.7%، وجمهورية تشيك 86.4%، وبولندا 79.1%، وبلغاريا 49.3%، والمكسيك 74.5%، واوكرانيا 63.7%، وفي البرزايل 35.8%، وتركيا 77.7%، وتايلند 71.6%..... الخ.

**الواردات الصناعية للاقطار العربية**

كما ومن المؤشرات الهامة الدالة على حالة الصناعات التحويلية في الأقطار العربية هو، واردات الأقطار العربية الصناعية، إذ يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن نسبة الواردات الصناعية للأقطار العربية قد بلغت 70.5% من إجمالي الواردات السلعية التي بلغت قيمتها في العام 2010 حوالي 367.5 مليار دولار، وهي بذلك تفوق مثيلتها في غالبية الدول الواردة في الجدول أدناه. وتتكون الواردات الصناعية العربية من الخارج من المواد الكيماوية، والمصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل، ومصنوعات متنوعة أخرى.

**جدول رقم (3): قيمة الصادرات السلعية ونسبة الصادرات الصناعية منها للدول العربية لعدد من البلدان المختارة للعام 2010**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الدولة** | **قيمة الصادرات من السلع (مليار دولار)** | **نسبة الصادرات الصناعية (%)** | **قيمة الواردات من السلع (مليار دولار)** | **نسبة الواردات الصناعية (%)** |
| الدول العربية | 546.6 | 17.8 | 367.5 | 70.5 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1121.8 | 65.2 | 1966.5 | 68.8 |
| ألمانيا | 1271.1 | 81.8 | 1066.8 | 67.4 |
| اليابان | 769.8 | 88.3 | 692.6 | 50.0 |
| كوريا | 466.4 | 88.3 | 425.2 | 56.4 |
| الدنمارك | 96.5 | 60.4 | 84.5 | 72.7 |
| بلجيكا | 411.1 | 70.7 | 389.5 | 66.9 |
| سنغافورة | 351.9 | 72.1 | 310.8 | 64.7 |
| فرنسا | 511.7 | 78.2 | 592.1 | 73.1 |
| اسبانيا | 246.3 | 71.9 | 315.5 | 65.3 |
| المملكة المتحدة | 405.9 | 68.2 | 559.3 | 67.1 |
| الجمهورية التشيكية | 132.1 | 86.4 | 125.7 | 76.9 |
| بولندا | 157.1 | 79.1 | 174.1 | 74.2 |
| بلغاريا | 20.6 | 49.3 | 25.4 | 54.9 |
| المكسيك | 298.3 | 74.5 | 301.5 | 79.5 |
| أوكرانيا | 51.4 | 63.7 | 60.7 | 52.9 |
| البرازيل | 197.4 | 35.8 | 179.7 | 73.9 |
| تركيا | 114.0 | 77.7 | 185.5 | 62.5 |
| تايلاند | 196.3 | 71.6 | 180.1 | 66.2 |
| اندونيسيا | 157.8 | 37.0 | 135.5 | 63.4 |
| جنوب افريقيا | 71.5 | 43.2 | 79.9 | 64.1 |
| الهند | 220.4 | 52.4 | 350.0 | 36.9 |
| الكونغو | 6.9 | 30.2 | 4.4 | 86.7 |
| كينيا | 5.2 | 33.9 | 12.1 | 62.8 |
| ماليزيا | 198.8 | 67.0 | 164.5 | 73.2 |
| الصين | 1577.8 | 93.4 | 1289.1 | 60.9 |

**المصدر:** تقرير التنمية البشرية العام 2010، ص 190 - 193

**التحديات والمعوقات الماثلة أمام الصناعة التحويلية العربية**

في ضوء التحليل السابق لبعض المؤشرات المرتبطة بالصناعات التحويلية في الأقطار العربية، نستنتج أن تلك الصناعات ما زالت عاجزة عن تلبية احتياجات الأسواق العربية المحلية من مختلف الأصناف السلعية الأمر الذي يسلط الضوء على مجموعة من التحديات والمعوقات التي تعترض نمو وتطور هذه الصناعات والتي من أبرزها:

**أولاً:** يعد المدخل الانفرادي للتنمية الصناعية الذي تتبعه كافة الاقطار العربية من ابرز التحديات التي تعترض الصناعات التحويلية العربية، اذ تحاول كل دولة عربية تطوير العديد من الصناعات التحويلية التي لا تمتلك لها المواد الخام المحلية، عن طريق استيراد المواد اللازمة، الامر الذي يعني ارتفاع التكلفة الانتاجية لتلك الصناعات وبالتالي عدم جدواها الاقتصادية وربما اغلاقها.

**ثانياً:** كما ويعني المدخل الانفرادي للتنمية الصناعية في الأقطار العربية عدم الاستغلال الاقتصادي والرشيد للثروات الطبيعية في الأقطار العربية من المواد الخام والمعادن. فقد بلغت نسبة الصادرات العربية من الوقود والمعادن والمواد الخام الصناعية خلال العام 2009 ما نسبته 73.8% من إجمالي الصادرات العربية([[15]](#footnote-16))، مما يعني أن الصناعة الاستخراجية العربية تعمل بصورة أساسية على تلبية احتياجات الصناعة العملاقة في الدول الصناعية، وهذا ما قد يعرض كثير من عناصر الثروات الطبيعية في الأقطار العربية للنضوب.

**ثالثاً:** افتقار العديد من الأقطار العربية للموارد المالية اللازمة لتمويل إقامة صناعات ثقيلة وكبيرة الحجم ذات التقنية العالية وكثيفة راس المال، مما يؤدي إلى إنسحار الصناعات التحويلية فيها في إطار الصناعات صغيرة الحجم التي كانت موجهة لاحلال الواردات التي انتشرت في ستينيات القرن الماضي كصناعة، الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيماويات.

**رابعاً:** إن اتباع المدخل الانفرادي في التنمية الصناعية أدى إلى تماثل هياكل الإنتاج في الأقطار العربية مما أدى إلى ضعف انخفاض حجم التجارة العربية البيتية وربما تنافس تلك الصناعات فيما بينها وبالتالي عدم قدرتها على النمو والتطور.

**خامساً:** عجز الأقطار العربية عن ابتكار التكنولوجيا، واعتمادها على استيراد التكنولوجيا التي ربما تكون قديمة، مما يعني انخفاض جودة غالبية الصناعات التحويلية العربية وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

**سادساً:** كما ويعد انخفاض مستويات الدخل في غالبية الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية من أبرز معيقات تطور الصناعات التحويلية في الأقطار العربية، إذ تقتصر تلك الصناعات على تلبية احتياجات المستهلكين من الصناعات التي تتناسب مع مستويات تلك الدخول، وعدم تطوير كثير من الأصناف السلعية ضمن الصناعة الواحدة.

**الحلول الممكنة**

وفي ضوء أبرز التحديات والمعوقات التي ما زالت تعترض الصناعات التحويلية العربية، فإن الدراسة ترى أن من ضمن الحلول الممكنة التي ستعمل حتماً على تشجيع الصناعات التحويلية العربية وتطورها ما يلي:

1. إن المدخل التكاملي يعد المدخل الأمثل ليس فقط للتنمية الصناعية العربية، بل للتنمية الاقتصادية الشاملة، إذ أنه سيسمح بتفعيل مبدأ التقسيم العربي للعمل والتخصص في الإنتاج من خلال الاستفادة من تباين وجود الثروات الطبيعية والبشرية والمالية في الأقطار العربية، والذي سيعمل ايضاً على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية العربية.
2. إقامة السوق العربية المشتركة التي بدورها ستسمح بانتقال عناصر الإنتاج والسلع والخدمات دون أية عوائق، وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الاقطار العربية وذلك على غرار التجارب العالمية كإتفاقية التجارة الحرة التي تشمل دول شمال أمريكا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، (النافتا)، وكذلك منطقة الآسيان التي تشمل دول جنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق.
3. توطين التكنولوجيا من خلال تشجيع الابتكارات العلمية ومراكز البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية والإنتاجية نفسها، مما سيعمل على تحسين جودة سلع الصناعات التحويلية العربية، وبالتالي ستصبح قادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية.
4. إعادة النظر في العديد من الأنظمة والتشريعات السائدة في الأقطار العربية والتي ما تزال تعرقل حركة رأس المال بين الأقطار العربية وما يترتب على ذلك من إعاقة للاستثمارات العربية البينية.
5. تشجيع إقامة المشاريع الإنتاجية المشتركة في الدول العربية على قاعدة الموارد المالية والطبيعية المتاحة([[16]](#footnote-17)).
6. تشجيع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في القطاع الصناعي الإنتاجي وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية للتوسع والتنوع الصناعي([[17]](#footnote-18)).

**، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،**

**قائمة المراجع**

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) للعام 2011.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، 2012.

الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. مركز دراسات الوحدة العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 1997.

الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2010.

نصر، محمد، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. معهد أبحاث لسياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2002.

الراعي، محمد ابراهيم سعيد، دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، 2003.

أهمية السياسة الصناعية في التنمية الصناعية العربية http://www.startimes.com/?t=31849212

موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي http://enaraf.com/pgs/page/cletails.aspx.?iel=281

حسن نجيب عبد الرحمن، ثروات الوطن العربي التعدينية.

<http://www.emraonline.com/journal/news/view/8>

المشروعات العربية المشتركة www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=460

المشروعات والمقترحات المقدمة من المنظمات العربية المتخصصة www.arabeconomicsummit.org/Projects/aProjectListing.aspx%3FID%3D3

1. () نصر، محمد، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2002، ص 1. [↑](#footnote-ref-2)
2. () أهمية السياسة الصناعية في التنمية الصناعية العربية http://www.startimes.com/?t=31849212 [↑](#footnote-ref-3)
3. () الخضيري، طارق، قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادمية. مركز دراسات الوحدة العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 1997، ص 441. [↑](#footnote-ref-4)
4. () موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي http://enaraf.com/pgs/page/cletails.aspx.?iel=281 [↑](#footnote-ref-5)
5. () التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 304. [↑](#footnote-ref-6)
6. () نفس المصدر السابق، ص 346. [↑](#footnote-ref-7)
7. () حسن نجيب عبد الرحمن، ثروات الوطن العربي التعدينية. <http://www.emraonline.com/journal/news/view/8> [↑](#footnote-ref-8)
8. () مصدر سبق ذكره، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص49. [↑](#footnote-ref-9)
9. () المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، 2012، ص 99. [↑](#footnote-ref-10)
10. () نفس المصدر السابق، ص 119 . [↑](#footnote-ref-11)
11. () محمد ابراهيم سعيد الراعي، دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني 2003 ص 2. [↑](#footnote-ref-12)
12. () الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2010 ص 102. [↑](#footnote-ref-13)
13. () مصدر سبق ذكره، الخضيري، طارق، ص 441. [↑](#footnote-ref-14)
14. () مصدر سبق ذكره، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 287. [↑](#footnote-ref-15)
15. () مصدر سبق ذكره، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص 369. [↑](#footnote-ref-16)
16. () المشروعات العربية المشتركة www.arabfund.org/Default.aspx?pageId=460 [↑](#footnote-ref-17)
17. () المشروعات والمقترحات المقدمة من المنظمات العربية المتخصصة www.arabeconomicsummit.org/Projects/aProjectListing.aspx%3FID%3D3 [↑](#footnote-ref-18)